



جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
قسم العلوم الانسانية



النصوص التشريعية و التنظيمية للأرشيف بالجزائر



مقياس : المؤسسات الارشيفية بالجزائر

د. خنفر رياض

Khanfer.riad@gmail.com

تمهيد



تعتبر الوثائق الارشيفية بمختلف أنواعها، نتاج عمل انساني و اثر يرجع له نظرا لقيمة المعلومات التي تحتويها، لأجل اثبات حق او اتخاذ قرار يساهم في التنمية. و كما ان النشاط الإنساني المنتج لهذه الوثائق له تنظيم خاص تحدده التشريعات و النصوص التنظيمية بغية تقنين اداءه، كان لا بد من اعتماد نفس النهج لتنظيم مخرجاته من الأرشيف بغية حمايتها بالدرجة الأولى و ضمان ايصالها للأجيال المقبلة. و هذا ما تعكف عليه معظم الدول في العالم مستندة في ذلك على المعايير المعتمدة دوليا في مجال الأرشيف، و الجزائر واحدة من البلدان التي تحتوي على رصيد ارشيفي معتبر يمثل نشاط مؤسساتها و شخصياتها عبر مختلف الحقبات التاريخية للبلد. و في هذا العرض سنقدم الفرق بين مختلف النصوص و كذلك مراحل اصدار النصوص الارشيفية بالجزائر.

اقسام النصوص: تنقسم النصوص في الجزائر الى قسمين أساسيين : تشريعية و تنظيمية

• 1.

النصوص التشريعية

الامر

القانون

2.

النصوص التنظيمية

المرسوم

القرار

المنشور

التعليمة

المذكرة



مراحل التشريع الارشيفي في الجزائر

يمكن تقسيم مراحل التشريع الارشيفي في الجزائر الى 3 مراحل كالتالي:

- **المرحلة الأولى:** هذه المرحلة كانت بعد استقلال الجزائر و امتدت من 1962 – 1970 وتميزت هذه الفترة بـ:
- عدم وجود أي نص قانوني يخص قطاع الأرشيف، (لعل ذلك راجع الى أن الدولة كانت تركز بشكل كبير على مقومات النهوض بالدولة خصوصا في المجال الاقتصادي و التنمية).
- النصوص القانونية الفرنسية هي التي كانت تدير بها مصالح الأرشيف في هذه الفترة.
- قطاع الأرشيف تميز بعدم الاستقرار و ذلك بانتقال مصلحة المحفوظات، من وصاية إلى وصاية.
- ظهور عدد من المشاريع الخاصة بالأرشيف، منها على سبيل المثال ، فتح مناصب شغل خاصة بالأرشيفين، أو تكوين متخصصين في حفظ الأرشيف.



المرحلة الثانية: يمكن حصر هذه المرحلة ما بين 1971 – 1987 وتميزت بـ:

- إصدار الأمر الرئاسي رقم 36-71 الذي أعتبر اول نص قانوني خاص بالأرشيف وأساسيا بالنسبة للأرشيف الوطني.
- انشاء مجلس استشاري للأرشيف وفق المرسوم 74_75 المؤرخ في 25 افريل 1974.
- كما تميزت بإصدار نصوص مهمة خاصة بالوثائق الأرشيفية وضرورة حفظها مثل المرسوم 67-77. الذي كان بمثابة المنظم لقطاع الأرشيف بالجزائر.
- خصوصية هذه المرحلة تتمثل في اسناد الوصاية على الأرشيف إلى المركز الوطني للدراسات التاريخية سنة 1978، ثم الى وزارة الثقافة سنة 1984.
- التحضير لمشروع القانون الخاص بالأرشيف في فترة الثمانينات والذي صدر في 26 جانفي 1988



المرحلة الثالثة : تمتد هذه المرحلة من 1988 إلى يومنا هذا و تميزت بـ

- ثبات الوصاية على الأرشيف لرئاسة الجمهورية.
- صدور القانون الوحيد 88_09 المتعلق بالأرشيف الوطني
- صدور ترسانة من النصوص التنظيمية، تحث على الاهتمام بالأمور التقنية فيما يخص معالجة الأرشيف و ضبط سبل اتاحته. الامر الذي قاد حملة انقاذ للأرشيف في مختلف المؤسسات العمومية الجزائرية.
- توسيع مجال الاهتمام بالمصالح الارشيفية عبر كل المؤسسات العمومية، من خلال توظيف اخصائين بها. مثل ما تنص عليه المذكرة الصادرة عن الأرشيف الوطني من اجل العمل بالبند رقم 217 من المرسوم التنفيذي 89-224 الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1989، الخاص بهذا السلك من الموظفين .

القانون 09-88

- يعتبر القانون رقم 09-88 الصادر بتاريخ 26 جانفي 1988 اهم نص تشريعي في الجزائر الى يومنا هذا في مجال الأرشيف، كونه الوحيد المتعلق بالأرشيف الوطني، حيث يحدد القواعد التي تحكم سير الأرشيف الوطني. يتكون القانون من:

الباب الأول	التعريف القانوني للأرشيف	4 مواد
الباب الثاني	الأرشيف العمومي	7 مواد
الباب الثالث	الأرشيف الخاص	7 مواد
الباب الرابع	تحويل و حفظ الارشيف	5 مواد
الباب الخامس	أحكام جزائية	5 مواد
الباب السادس	أحكام ختامية	مادتين

مراجع

- القانون 09-88 الصادر بتاريخ 26 جانفي 1988. المتعلق بالأرشيف الوطني.
- شرقي، فتيحة؛ قموح، نجية. **حفظ الأرشيف في الجزائر بين الحماية القانونية والإجراءات الفنية.** - cybrarians journal ع. 9. جوان 2006.